

تحقيق

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comانقسام حول عقد جلسات مجلس الوزراء
وسجله بازا، دستورية إصدار المراسيم

تجدد الاشتباك السياسي بعد الشغور في موقع رئاسة الجمهورية على خلفية عقد جلسات لمجلس الوزراء واصدار مراسيم بعد الجلسة التي عقدتها حكومة تصريف الاعمال وقاطعها ثمانية وزراء، وسط سجل حيال دستورية اصدار المراسيم بتوقيع رئيس الحكومة والوزراء المختصين من دون سائر الوزراء، كما كان يجري ابان الشغور الرئاسي عام 2014

رغم محاولات ايجاد مخارج لموضوع توقيع المراسيم واصدارها، الا ان الرئيس نجيب ميقاتي، كما بات معروفا، يرفض توقيع 24 وزيرا في الحكومة على اي مرسوم، كما يرفض المراسيم الجوالة ويعتبرها مخالفة للدستور، خلافا لموقف الوزراء المعارضين لعقد الجلسات الذين يدعون للاكتفاء بالمراسيم الجوالة التي تحظى بتوقيع 24 وزيرا يقومون مقام رئيس الجمهورية. هكذا، بدأت تفاعلات الخلاف المتصاعد

مكاري: محكومون بالتوافق
ولا بد من تفسير الدستور

■ ما هو اصل الخلاف حول انعقاد جلسات مجلس الوزراء واصدار المراسيم، هل هو سياسي ام دستوري ام هناك اسباب اخرى؟
□ اولاً الدستور غير واضح في هذا المجال وكل فريق يفسر الدستور كما يراه. على المستوى الشخصي، ارى انه مع وجود مسائل تهم اللبنانيين مع عقد مجلس الوزراء، لكن لا يعني ذلك مجلس وزراء يسهل تسيير امور الدولة بلا رئيس جمهورية، بل على العكس وجود الرئيس اساسي في الموضوع ولا يمكن ان تستمر الجلسات بلا رئيس جمهورية. هذا الموضوع له علاقة بالوضع السياسي وبالتركيبة اللبنانية، لذا يجب ان ننتبه له. لكنني ارى ان التيار الوطني الحر ذهب ابعد مما له علاقة برفض عقد الجلسات.

■ الى اين يريد الذهاب؟
□ نحن ندفع كلبانيين ثمن عدم انعقاد جلسات مجلس الوزراء، مثلا في موضوع سلفة ثمن الفيول اويل للكهرباء، وموضوع ترقيات الضباط، وهناك مشكلات كثيرة في كل وزارة بحاجة الى حل. عدم انعقاد الجلسات يدفع ثمنها المواطن والموظف والخزينة اللبنانية في احيان كثيرة، يعني هناك جزء سياسي من المشكلة.

■ ماذا عن اقتراح توقيع 24 وزيرا على المراسيم؟
□ هذه ليست مذكورة في اي بند من الدستور الذي يقول مجلس الوزراء مجتمعا، يعني ثلثي الوزراء. الفريق الذي يدعو الى توقيع

المراسيم الجوالة او توقيع 24 وزيرا. الوزيران هيكتور حجار وعصام شرف الدين قدما في 4 كانون الثاني الماضي طعنين امام مجلس شوري الدولة بمرسومين صادرين عن حكومة تصريف الاعمال في جلستها التي عقدت في 5 كانون الاول من العام الماضي وقاطعها 8 وزراء، مطالبين بوقف التنفيذ، ويقضي المرسومان بتسديد مبلغ يتجاوز المليون دولار لشركة الجهاد للتجارة والتعهدات لقاء اعمال نفذت في مطمر كوستا برفا.

"الامن العام" حاورت طرفي الازمة ممثلين بوزير الاعلام زياد مكاري الذي حضر جلسة مجلس الوزراء، ووزير الاقتصاد والتجارة امين سلام الذي قاطعها، لمعرفة وجهة نظر كل طرف في اصل الخلاف وسبل الخروج منه.

24 وزيرا يستند الى انه ايام حكومة الرئيس تمام سلام كان يتم توقيع 24 وزيرا ولم يعترض احد. لكن في هذه الحالة، اي وزير يمكنه ان يوقف عمل مجلس الوزراء وكل ادارات الدولة اذا رفض التوقيع. فهل هذا الامر يعزز اهمية وجود رئيس للجمهورية؟ بالعكس تماما. لذلك ارى اننا محكومون بالتوافق السياسي لنمر هذه المرحلة الصعبة، فهل ندخل في ازمة سياسية جديدة كلما كانت هناك ضرورة لعقد جلسة لمجلس الوزراء؟ اي ازمة تدخل لبنان في مشكلات، هو في غنى عنها في هذه المرحلة.

■ وجهة نظر الطرف الآخر ان الشراكة تصبح

مغيبية في غياب رئيس الجمهورية وكذلك تغيب جزء او مكون اساسي من التركيبة؟
□ هذا لا يعني ان يتوقف البلد. حل المشكل يكون بتسهيل هذا الفريق عملية انتخاب رئيس للجمهورية، فلا يجوز رفض عقد جلسات لمجلس الوزراء من دون اعطاء حلول للمشكلة. في موضوع مشاركة المكونات حضر اكثر من نصف الوزراء المسيحيين في الجلسة الاخيرة، والتمثيل المسيحي الذي يعكس الارض لا يكون في مجلس الوزراء بل في مجلس النواب. الدليل ان هناك قسما كبيرا من المكونات المسيحية غير ممثلة في مجلس الوزراء كالقوات اللبنانية والكتائب واحزاب اخرى، فمن يقرر من يمثل ومن لا يمثل؟

■ ما هو الحل؟

□ اعود واقول ان الحل بانتخاب رئيس للجمهورية وبالحوار الذي دعا اليه الرئيس نبيه بري ورفضته بعض الاحزاب المسيحية.

■ هناك من اقترح الحل بالمراسيم الجوالة؟
□ نقع في المشكلة نفسها اذا لم يوقع احد الوزراء على المرسوم. ما الفرق بين المرسوم الجوال وانعقاد مجلس الوزراء، هل هو في الشكل؟ من قال ان الوزراء المسيحيين او السنة او الشيعة يمثلون كل الشارع؟ لذلك لا يمكن تمثيل الشارع في مجلس الوزراء وبخاصة في هذه الظروف. لكن ان يقول البعض ان هناك مصلحة بتسيير المرفق العام ومصلحة الدولة العليا، فهذا هو المفروض ان نسير على اساسه. هذا هو المطلوب.

■ يعني انك ترى ان عقد الجلسات غير مخالف للدستور؟

□ انا ارى انها غير مخالفة للدستور. وقد بحثت اربعة وزراء قضية هذا الموضوع ولم يتوصلوا الى اتفاق ونظرة موحدة لتفسير الدستور، مما يعني ان هناك خلا في الدستور، ولو لم يكن هناك خلل لم ندخل في هذا الفراغ والازمة القائمة. لا بد من تعديل ما يلزم او اعادة النظر او التفسير والتوضيح لبعض البنود الغامضة او الملتبسة.



وزير الاعلام زياد مكاري.

بانتخاب رئيس للجمهورية او الاتفاق على الية لانعقاد جلسات مجلس الوزراء عند الضرورة، وقد جرى بحث هذه الالية في الاجتماع لجنة الوزراء القضاة الاربعة لم تتوصل الى حل بعد رفض الوزير هنري خوري عقد الجلسات في مقابل موافقة الوزراء الثلاثة الاخرين (عباس الحلبي ووسام مرتضى وبسام المولوي).

الدستور غير واضح
في حالة تصريف الاعمال

■ ما هو حل الية اصدار المراسيم؟
□ اعتقد ان المراسيم ستمر لتسيير امور الدولة والمواطن واذا لم تمر ندخل في ازمة جديدة نحن في غنى عنها، وقد يكون من الصعب ايجاد حل في هذه الظروف لاننا لم نمر بمثل هذه الحالات. لا اعلم ما اذا كان هناك عدد من الدستوريين القادرين على حل مسائل كهذه. المشرع الدستوري لم يتحسب الى اننا سنصل الى مثل هذه الحالة، والا لكان اوجد لها حلا دستوريا. هناك جدل حول نصاب جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، وهناك موضوع المهل لتشكيل الحكومة، لذلك ارى وجوب البحث في اعادة النظر ببعض بنود الدستور. كأن هذا الدستور وضع لتعطيل الدولة بدل ان يكون لبنائها.

■ ما هو السبيل لاستعادة الشراكة او المشاركة في غياب مكون مسيحي كبير؟
□ هناك مكون مسيحي آخر كبير غير ممثل في الحكومة. كيف نقبل هذه ونرفض تلك؟ هو يمثل بكل احزابه مجتمعة اكثر من التيار الوطني الحر. كما ان الوزراء الذين حضروا الجلسة يمثلون قسما من المسيحيين.

■ كيف سيتم تسيير امور الدولة في ظل حالة معقدة كهذه؟

□ نحن كحكومة تصريف اعمال تكون قوتنا وفعاليتنا محدودة في ادارة شؤون البلد. انا وزير في اصغر وزارة ولدي صعوبات كثيرة. هناك هبات لا استطيع قبولها واتفاقات لا استطيع توقيعها، لذلك اقول ان الحل هو



5

فرن معجنات وكعكة
عصرونية غاز أو ديزل
قياس 200 × 150 × 150 سم



6

SMART MACHINE
قطاعة ورقافة آلية للعجين
تقطع من 40 إلى 180 غرام
تترق من 15 إلى 40 سم



7

رقافة عجينة عربي
عدة مقاسات ستانلس ستيل
قطر الرغيف من 15 إلى 40 سم



9

فرن معجنات يعمل على الغاز
قياس 200 × 135 × 145 سم
عدة مقاسات



12

فرن تنور
يعمل على الغاز
قياس 90 سم



13

مبني سناك (عربية صاج)
كريب / هوت دوغ...
ستانلس ستيل عدة احجام
وحسب الطلب



11

عجانة شوكية
ستانلس ستيل
عادي أو نظام حماية
عدة مقاسات



14

صاج مناقيش قطر 80 سم
ستانلس ستيل غاز أو كهرباء

سلام: اللجوء الى حلول دستورية توقف ولا تفرق



وزير الاقتصاد والتجارة أمين سلام.

■ لماذا لم تحضر الجلسة الاولى لحكومة تصريف الاعمال وما موقفك من حضور الجلسات؟
□ لم اشارك لأنني لست الوزير السني الذي سيكون وزيراً زائداً او "كمالة عدد" في الجلسة، وقد ظهر ان الجلسة كانت لخدمة ولتمرير مصالح واهداف سياسية خاصة وليس لخدمة الوطن والمواطن كما قالوا. لذلك تعرضت الجلسة للانتقادات والملاحظات، عدا عن ان الدعوة للجلسة وادارتها تميزت بالفوضى والكيد السياسي، وانا لا اريد ان اكون جزءاً من هذا الامر. انا وزير مستقل واسعى للخدمة العامة وتقريب وجهات النظر بين المختلفين، فيكفي البلد ما يشهده من خلافات وانقسامات ولا بد من التفاهم.

على طبيعة البند وظروفه، كحالات الطوارئ والضرورة القصوى وغيرهما. الحل يكمن في التفاهم بين جميع افرقاء الحكومة ومكوناتها لانقاذ البلد وقرار المطلوب اقراره سواء بجلسة لمجلس الوزراء او بمراسيم جواله. فليكن المهم هو انقاذ البلد واللجوء الى حلول دستورية توفق ولا تفرق، تقرب ولا تباعد. المطلوب اليوم تحرك يؤدي الى حلول ولا يؤدي الى مشكلة جديدة.

■ كيف السبيل الى استعادة التوازن والشراكة الفعلية بين مكونات الحكومة في صدور القرارات الحكومية؟

□ الجواب الوحيد هو انقاذ البلد ووقف التدهور. لو فكرت كل مكونات بهذين الامرين، تهون كل المسائل الاخرى وتتقارب وجهات النظر. لا يمكن ان نستمر بسياسة من الاقوى، وسياسة انا او لا احد، وسياسة "مثل ما بدي". يجب ان يكون هناك اجماع حول انقاذ الوطن. لا شيء يخلق هذه القناعة والتلاقي سوى الوعي باننا سنخسر الوطن، وهذا واقع وليس "كلام شعر". لذلك نقول يجب ادراك حجم الازمة ومعالجتها.

■ ما موقفك من توالي الدعوة للجلسات وهل ستحضر؟

□ سأتابع العمل في وزارتي واتخذ القرار تبعا لقناعاتي الشخصية التي تخدم بأمانة الوطن والمواطن. اذا كانت هناك حاجة وطنية لجلسة جديدة فلتكن، وليحضر الجميع وسأكون انا اولهم. لكن من الضروري جدا ان تكون الدعوة لأي جلسة جامعة، وقاعدتها جدول اعمال لحل الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها يوميا.

■ هل ترون ان انعقاد الجلسات ضروري ام مخالف للدستور، وما هي البدائل لتسيير شؤون الدولة والمواطنين؟

□ الحاجات اكثر من ضرورة لأن البلد يتحلل، والدولة تلفظ انفاسها الاخيرة. هذا الوضع شاذ ومريب، واكثر من يتضرر هو المواطن وخصوصا موظفي الدولة. الحاجات المطلوبة كثيرة وباتت اكثر من ضرورة، واصبحت في حكم الحاجة الملحة والخطيرة بالنسبة الى الوضع الذي وصل اليه المواطن. ما نحتاجه فعليا في هذه المرحلة، هو انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة

الحاجات المطلوبة كثيرة وبانت اكثر من ضرورة

جديدة قادرة على معالجة المشكلات القائمة وتحقيق الاصلاحات المطلوبة.

■ هل ترى الحل بالمراسيم الجواله ام بجلسة لمجلس الوزراء تحظى بتوقيع 24 وزيرا؟

□ الحل الوحيد هو في انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة فاعلة تستطيع القيام بكل مهامها من دون اي شوائب وعراقيل. بالنسبة الى عقد جلسات لمجلس الوزراء وصدور المراسيم والتوقيع، فهذه تفاصيل تتعلق اكثر ما يكون باهمية البنود المطروحة على جدول الاعمال وطبيعتها. هناك بنود لا يمكن ان تمر من دون جلسة لمجلس الوزراء، وهناك بنود يمكن ان تمر بمراسيم جواله. الامر يعتمد صراحة